بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

تمهيد:

تتجه التجارة العالمية فى الآونة الأخيرة نحو المزيد من التحرر، ومصر ليست ببعيدة عن هذا الاتجاه الذى امتد ليشمل السلع الزراعية وفقاً لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية، كما أن التغيرات فى ظروف التجارة وما يترتب عليها من تأثيرات مباشرة على هيكل ومستوى الاقتصاد المحلى وكذلك التطورات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للدول بصفة عامة والدول النامية بصفة خاصة ينعكس أثرها على ميزانها التجارى .

وحيث أن التصدير أصبح قضية قومية ويمثل بعداً أساسياً للاقتصاد القومى ، حيث يسهم بدور فعال فى تخفيض العجز فى الميزان التجارى ومن ثم ميزان المدفوعات ،فإن تنمية الصادرات أصبحت حتمية وتركز عليها كافة الحكومات والسياسات .

هذا وتشير البيانات إلى تفاقم العجز فى الميزان التجارى المصرى خلال فترة الدراسة (١٩٦٤-١٩٩٨).. إذ تراوح العجز ما بين نحو ٥٨,٦ مليون جنيه كحد أدنى لمتوسط الفترة (١٩٦٤-١٩٧٣) ، ونحو ٢٠٢٠٤,٧ مليون جنيه كمتوسط للفترة (١٩٨٦-١٩٩٨) [1] كحد أقصى ، مما كان له تأثير مباشر على خطط التنمية الاقتصادية . خاصة بعد التغيرات الاقتصادية والسياسية ، وما شهدته السنوات الأخيرة من تغيرات جذرية واسعة النطاق للنظم الاقتصادية لكثير من الدول ، مثل تراجع الكثير من الدول الاشتراكية وعلى رأسها الاتحاد السوفيتى السابق إلى نظم ديموقراطية تحكمها آليات السوق ، وقيام السوق الأوروبية الموحدة عام ١٩٩٣ وانضمام كل من أسبانيا والبرتغال إليها واتجاه العالم نحو الاندماج الاقتصادى .

([1]) المصدر: جدول رقم (١) بالملحق

وعلاوة على ذلك فإن صعوبة واشتداد المنافسة فى السوق العالمى يعتبر من الآثار المباشرة لهذه التطورات ، كما يتوقع أن تكون ذا أهمية خاصة بالنسبة لبلدان العالم الثالث التى لم تنتهج أسسا ثابتة لصناعتها التصديرية بالدرجة التى يكون لها قوة المنافسة فى الأسواق العالمية .

وكما هو الحال بالنسبة لجمهورية مصر العربية فلا تقتصر منافستها فى الأسواق العالمية فقط على تسويق القليل من منتجاتها عالمياً ، بل الأخطر ذلك هو وضع مصر كمستورد لما يربو على ٦٠% من احتياجاتها من السلع الغذائية الضرورية مجمعة كالقمح والذرة الشامية والسكر والزيوت والشحوم وغيرها .([1])

لذلك فإن العمل على تنمية الصادرات ووضع أنسب السبل للتعامل فى الأسواق العالمية للحصول على أكبر حصيلة من النقد الأجنبى اللازم لتغطية الاحتياجات المتزايدة من الواردات يعتبر هدفاً قومياً فى ظل المتغيرات التى يمر بها العالم فى الآونة الأخيرة .

مشكلة البحث :

تنجم مشكلة البحث من العجز المتواصل فى الميزان التجارى لجمهورية مصر العربية نتيجة التزايد فى كمية الواردات خاصة الزراعية منها كالقمح ، ودقيقة،والذرة الشامية مع ارتفاع أسعارها ،وتناقص كمية الصادرات وخاصة الزراعية منها كالقطن ،البطاطس ، الأرز المبيض المقشور والبرتقال ، بالاضافة لما تواجهه هذه الصادرات من منافسة قوية فى الأسواق العالمية ،الأمر الذى يستلزم إعادة تخطيط الصادرات المصرية من أهمها الحاصلات الزراعية للحصول منها على أكبر عائد تصديرى ممكن سواء بالمحافظة على أسواقها التقليدية ، أو عن طريق فتح أسواق جديدة يمكن أن تساهم فى تحقيق زيادة واضحة فى العائد

---

[1] عثمان أحمد الخولى (دكتور) : دور قطاع الزراعة فى التجارة الدولية لجمهورية مصر العربية, الندوة القومية للسياسات الزراعية فى جمهورية مصر العربية, يناير ١٩٩٢.

التصديرى من هذه الحاصلات التقليدية ، واضافة حاصلات جديـــدة الـــى قائمـــة الصادرات الزراعية.

ولذا كان السؤل هو هل كان لبرامج تحرير التجارة الدولية أثـــراً ملموســـاً علـــى الاقتصاد المصرى من حيث زيادة حجم الصادرات من السلع الزراعية باعتبارهـــا مصدراً هاماً من مصادر الدخل القومى ، أو من حيث ترشيد الواردات باعتبارهـــا مورداً هاماً لسد حاجات السكان المتزايدة على الموارد الغذائية المحدودة وخاصـــة الحبوب الغذائية ، الأمر الذى أدى إلى تزايد الواردات منها فى ظل الثبات النســـبى للصادرات الزراعية المصرية ، والإجابة على هذا السؤال تمثل مشكلة البحث .

هدف البحث:

يهدف هذا البحث الى تقييم الآثار الاقتصادية المترتبة على تحرير التجـــارة الدولية وخاصة بالنسبة للسلع الزراعية موضع الدراسة وهى: القطـــن ، والأرز ، والبطاطس ، والقمح قبل وبعد انتهاج جمهورية مصر العربيـــة لسياســـة التحـــرر الاقتصادى ، وما يمكن عمله لتقليل العجز المتواصل فى الميزان التجـــارى العـــام والميزان التجارى الزراعى المصرى حتى يمكن تحقيق أقصى استفادة من التجـــارة الخارجية من حيث العمل على تنمية الصادرات وترشيد الواردات لتخفيف العـــبء على ميزان المدفوعات .

مصادر البيانات :

اعتمد البحث إلى البيانات المنشورة وغير المنشورة للجهاز المركزى للتعبئة العامـــة والإحصاء ، وكذا النشرات الاقتصادية للبنك الأهلى المصرى ، ونشرات الاقتصـــاد الزراعى الصادرة من الإدارة المركزية للاقتصاد الزراعى بوزارة الزراعة ، وكذا البيانات الصادرة عن معهد بحوث الاقتصاد الزراعى ، ومنظمة الأغذية والزراعـــة التابعة للأمم المتحدة ، ووزارة التخطيط ، ووزارة التموين بالإضافة الـــى بعـــض نتائج البحوث والدراسات السابقة .

طريقة البحث :

استند الأسلوب البحثى على استخدام أساليب التحليل الوصفى والكمى للبيانات الإحصائية والتعبير عن العلاقات الاقتصادية بين المتغيرات بالأساليب الرياضية ، وتم حساب الاتجاه الزمنى للمتغيرات الاقتصادية وكذا استخدام أسلوب تحليل التباين للتعرف على معنوية الفروق بين متوسطات المتغيرات الاقتصادية خلال فترات الدراسة المختلفة ، واشتملت الدراسة على أربعة أبواب الأول الاستعراض المرجعى ، والثانى التجارة الخارجية الزراعية المصرية ، واشتمل الباب الثالث على دراسة للسياسات الاقتصادية المصرية بينما اشتمل الباب الرابع والأخير على أثر تحرير التجارة الزراعية العالمية على بعض السلع الزراعية ، هذا بالاضافة الى المقدمة وملخص باللغتين العربية والانجليزية الى الملاحق والمراجع .